بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

# بداية المخطوطة

بالانسلاخ وذكر بعد بقاء العلاقة بينه وبين البدن لعدم انطفاء ذكر البخار اللطيف وعدم
خروجه عن صرف الصلاحية ومن هنا يتكشف لك وجه قوله عليه السلام موتوا قبل ان تموتوا
قال بعض الحكماء اعلم ان الحشر عاما وخاصا واخص فالعام هو خروج الاجساد فانها تؤوب
الى المحشر يوم النشور والحشر الخاص هو خروج الارواح الاخروية من قبور الاجسام
الدنيوية بالسير والسلوك في حال صيرورتهم الى عالم الروحانية لانهم ماتوا بالارادة عن صفات
الحيوانية النفسانية قبل ان تموتوا بالموت عن صورة الحيوانية والحشر الخاص عوالخروج
من القبور الانانية الروحانية الى الهوية الربانية وهو مقام الحبيب فيبقى مع بلاهوية
في خلق الله تعالى وقت لا يسعني فيه ملك مقرب وهو صبر بلا وان مرسل وهو بقية عم
وهذا هو سر الوصية الشيرازية في قوله تعالى رحم الله الحاء واليم ما بينهما الشتراك بين ابراهيم
الدهن ومحمد عليه السلام فانهم اتفقوا على كلامه وكما ان الموت نوعان اضطراري واختياري
كذلك الولادة نوعان اضطراري تخلق الله تعالى ولادخل فيه للكسب والاختيار
وذكر ظاهرا واختياري يحصل بالكسب وهو الذي اشار اليه عيسى عليه السلام لتلاميذه
ملكوت السموات من ما يلزم حتى تستطيعوا ان تنفذوا من اقطار السموات والارض
بالتجرد عن الهيئات الجسمانية والتعلقات البدنية فانفذوا التخطوا في سلك الارواح
الملكوتية والنفوس المجردة او تصلوا الى الحضرة الالهية لا تنفذون الا بسلطان

كان تجلي بينة هي التوحيد

غنت الورقاء

بعون

الله

تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد رب العباد منه المبداء والمعاد والصلوة على من اخبر بحشر الاجساد
محمد خير من هدى الى طريق الرشاد وعلى آله وصحبه والتابعين باحسان الى يوم التناد
وبعد فهذه رسالة مرتبة في بيان المعاد الجسماني وتفصيل جامع فيه من الخلاف
بين السلف قال الامدي في ابكار الافكار ذهبت الفلاسفة والثنوية وكثير
من المعتزلة الى المنع من ذكر وذهبا اهل الحق من الاسلامية والحشر عبارة الى وجوب
ذكر في بعض الاجسام ثم اختلف القائلون بذكرهم اوجب اعادة المكلفين عقلا



كالمعتزلة بناء على وجوب الثواب على الطاعة والعقاب على المعصية ومنهم
من انكر وجوب المعلق ولم يوجب ما اوجب اعادته بغير السمع كالاشاعرة ومن
تابعهم وهو الحق اما الانكار للوجوب عقلا فمن جهة انه مبني على القول بايجاب
ثواب الطايع وعقاب العاصي على الله تعالى وهو باطل لما سبق في التعويل
والتجويز واما الوجوب السمعي فلانه وقد ثبت جواز الاعادة عقلا فاذا اخبر
الشارع عن وقوعها ووجود السمع بها لزم القول بوجوبها ودليل ورود السمع بها
ما نعلم بالضرورة والنقل المتواتر من اخبار جميع الانبياء بالمعاد الجسماني والشريعة
طافحة بما ورد على لسان الرسول المؤيد بالمعجزات الدالة على وقوع حشر الاجساد
ونشرها وقال الامام في المحصل فان قيل اما الكلام في الامكان مبني على اصول قد مرّ
القول فيها وعليها ولا يفيدها سلتناه لكن لا نسلم ان الصادق اخبر عنه
قوله الانبياء اجمعون عليه فلما لا نسلم فان سائر الانبياء عليهم السلام
لم يقولوا الا بالمعاد الروحاني فاما محمد عليه السلام فجاء في شرعه
ما يدل على المعاد الجسماني وقال المحقق الطوسي في تلخيصه اجمع المسلمون على المعاد
البدني بعد اختلافهم في عين المعاد فقال القائلون بامكان اعادة المعدوم ان الله
تعالى يعدم المكلفين ثم يعيدهم وقال القائلون بامتناعه ان الله تعالى يؤلف اجزاء
ابدانهم الاصلية ثم يؤلف بينها ويخلق فيها الحيوان واما الانبياء المقدرون على محمد
عليه السلام فالظاهر من كلام اكثرهم ان موسى عليه السلام لم يذكر المعاد البدني
ولا انزل عليه في التوراة لكن جاء ذكره في كتب الانبياء الذين جاؤا بعده كحزقيل
وشعياء وغيرهم ولذكر اقر اليهود به واما في الانجيل فقد ذكر انه الاخبار يصيرون كالملائكة
ويكون لهم الحيوة الابدية والسعادة العظمى والاظهر ان المذكور فيه المعاد الروحاني
واما القرآن فقد جاء فيه كلاهما اما الروحاني ففي مثل قوله عز من قائل فلا تعلم
نفس ما اخفي لهم من قرة اعين والذين احسنوا الحسنى وزيادة ورضوان من الله
اكبر واما الجسماني فقد جاء اكثر من ان يعد واكثره مما لا يقبل التاويل من قوله
تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشاها اول مرة فاذا هم
من الاجداث الى ربهم ينسلون مسعولون من سعد ما على الذي فطركم اول مرة اكتب
الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين على ان نسوي بنانه ابدا اكنا عظاما نخرة
وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا قالوا انطقنا الله الذي انطق كل شيء كلما نضجت

جلوهم بدلناهم جلودا غيرها يوم تشقق الارض عنهم سراعا ذلك حشر علينا يسير وانظر
الى العظام كيف ننشزها ثم نكسوها لحما فلما يعلم اذا بعثر ما في القبور الى غير ذلك مما لا يكن
احصاؤه وقال الامام حجة الاسلام ابو حامد الغزالي في كتابه الموسوم بالعنوان مسئلة علم اهله
عود النفس الى الجسد بعد تفارقها امر ممكن غير مستحيل ولا ينبغي ان يتعجب منه بل التعجب
من تعلق النفس بالبدن في اول الامر اظهر من تعجبه عودها اليه بعد المفارقة وتاثير النفس
بالبدن تاثير فعل وتسخير ولا برهان على استحالة عودها هذا وحيرورة هذا البدن سفرا
مرة اخرى لقبول اثر وتسخير فيه ههنا تعجب آخر من ضعفاء العقول وهو ان ذكر ان استرداد
الثاني يحصل قليلا قليلا بالتدريج من نطفة في قرار مكين ثم علقة الى تمام الخلقة واذا
لم يكن لذكر لا يقبل استرداد قبول التسخير ودفع هذا التعجب انا قد بينا ان ما هو ممكن بالتدريج
حدوثه ممكن حدوثه دفعة واحدة في الثاني والتوالد انما يكون بالتدريج اما التولد فلا
يكون بالتدريج المحسوس الا بدءا ان النار الذي يتولد لا يكون بالتدريج وباجتماع الذكر والانثى
وبعد حصوله وسفاده وان التولد منه يكون دفعة واحدة فانه ربما يوجد قطعة حمر ولا تزال جامدة
وبعضه بالقوة قريب الى جهم النار فكذلك الذباب الذي يتولد في الصيف من العفونات
يكون دفعة ولم نوجد عفونة بعد عن حالها وصارت بالقوة قريبة الى الذباب بل لسحيل
دما من عرفهم وتدريج والنشاءة الثانية تولد منه من ذكر الاجزاء التي كانت في
الاصل وان تفرقت واختلفت بفوض صورها غير ان الله تعالى واهب الصور ذكر الصور
لما حولها وحصل المزاج الخاص مرة اخرى والنفس حدثت عنه صورة ذكر المزاج
ابتداء فيعود بالتسخير والتصرف اليها بالعلاقة التي بينهما مثال ذلك الراكب السليم عرفت
السفينة وتفرقت اجزاؤها وانتقل الراكب بالسباحة الى حرين ثم تزه ذكر الاجزاء
بعضها الى الهيئة الاولى وعود ونوكر عاد اليها راكب السفينة واجزاؤها وتفرقت فيها
كما شاء ولا يجب ان يعلم هذا الخلق جميع الاجزاء والمزاج المجرد نفسا اخرى غارة
صورة المزاج تسمى صورة نفس له اما عود المزاج الى الحالة الاولى لا يستحق الا
عود النفس الى الحالة الاولى واما ظن من ظن ان الاجزاء الاصلية لا تفي بذكر قطعة
ووهم لا اعتبار بها ومن قاس الانسان والاجزاء الاصلية التي فيه باجزاء الارض واله
مهد سيتخرج بالمساحة ذكر الحد واما الاقتصار والراجع الى ذكر في الكتب الالهية
في التوراة ان اهل الجنة مكلفون في النعيم ستة عشر سنة ثم يصيرون ملائكة واما اهل
النار كذا واذ هم يصيرون شياطين وفي الانجيل ان الناس يحشرون ملائكة لا يطعمون



ولا يشربون ولا يتناسلون ولا يتبولون وفي القرآن اذا الناس بحشرون كما خلقهم الله تعالى
اول مرة كما قال الله تعالى يعيدونه من هو اهل الذكر فيطركم اول مرة وسؤال ابراهيم
عليه السلام لله تعالى رب ارني كيف تحيي الموتى وقول عزير انى يحيي هذه الله بعد
موتها فاماته الله مائة عام وكذلك اصحاب الكهف في قوله تعالى وكذلك بعثناهم ليعلموا
ان وعد الله حق دلائل على ان هذه النشاءة كائنة بحسب الامكان واما ان
في مقدور الله هو فما اصلا فلا يعلم الناس والانبياء عليهم السلام فضلا عن ذكر البراهين والادلة
المحوسة والتعجب من النشاءة الاولى اكثر من الثانية والثانية الاولى
محسوسة مشاهدة معتادة فسقط التعجب الى ههنا كلامه والظاهر ما نقله من التوراة
للعاد البدني فيكون خالفا للظاهر الذي ذكره صاحب التلخيص المختصر واما النطفة التي
ورد فيها على ما قالا بدلا عن مشابهة العدد على اصل العلماء سفرة واحدة الارض خاصة
فاذكره لا يجري نفعا في دفع بدلية من التمسك ببطلان كون الابدان غير متشابهة
العدد فان العالم حادث عندنا فسيأتي تمة هذا الكلام باذن الله تعالى وقال الامدي
في ابكار الافكار بعد تفصيل المسلم بذكر الايات والاحاديث الدالة على وقوع المعاد
الجسماني ودلالة السمعية في ذكر مسلم لا يحوم كتاب ولا يحصره طلاب وكلها ظاهرة
في الدلالة على حشر الاجساد ونشرها مع امكانه ذكر في نفسه فلا يجوز تركها من غير تاويل
لكن هل الاعادة للاجسام بجمعها بعد عدمها او بتاليف اجزائها بعد تفرقها
فقد اختلف فيه والحق امكان كل واحد من الامرين والسمع موجب لاحدهما لا غير
فعلى تقدير ان تكون الاعادة للاجسام بتاليف اجزائها بعد تفرقها فهل يجب اعادة
عين ما سبق وصفه من التاليفات في الدنيا او الله تعالى يحوز ان يؤلفها بتاليف آخر
ذهب بعضهم الى المنع من اعادتها بتاليف غير صيرا منه الى ان جواهر الاشخاص
مماثلة وانما تتميز كل واحد من الآخر بتعينه وتاليف خاص فاذا لم يعد ذلك التاليف الخاص
لم يذكر الشخص لا يكون هو العايد بل غيره وهو محال على ان القول بورود السمع من حشر
الناس على صورهم ومنعهم من عداه من اهل الحق انه كل واحد من الامرين جايز عقلا
ولا دليل على التعيين من سمع وغيره وما قيل من انه تعليل لكل شخص انما هو خصوصا تاليف
لانم ذكر بل جاز ان يكون بلفه بعرض آخر مع التاليف وهو من مذهب الهاشمية انه لا يجب
اعادة غير التاليف من الاعراض فما هو جوابهم فهو جواب لنا في التاليف
وما ورد به السمع من حشر الناس على بعضهم ليس فيه ما يدل على اعادة غير ما يقع به التاليف

والمانع ان كون الاعادة بمثل ذكر التاليف لا بعينه وهل يجوز اله تعالى في
الاجسام المعادة جواهر اخر زايدة عليها فذكر عما انكره المعتزلة وهو مبني على فاسد
اصولهم من وجوب رعاية الحكمة وايجاب الثواب على الطاعة والعقاب على المعصية
واستتباع عقاب من لم يعص ثواب من لم يطع وهو باطل بما استفناه في التعويض و
التخليد والذي عليه اهل الحق من الاشاعرة اه ذكر جايز عقلا و واقع سمعا بدليل
قوله عليه السلام اه سق الكافر بصير في النار مثل احد وقوله عليه السلام بصير
جلد الكافر في النار اربعين ذراعا بذراع الجبار وهو ضرس من الدرعاة وما وجو
في ذكر ما صحت الروايات به عند اهل النقل فكثير غير قليل الحاجة هنا كلام وقد تبين
تماذكره اه المتفق عليه عند اهل الحق وقوع المعاد الجسماني مطلقا واما تعيين
انها بالاعادة بعد الاعدام او بالجمع بعد التفريق مختلف فيه فيما بينهم والسمع لا يعين واحدا
منها على القطع وقول الامام الرازي في المحصل اجمع المسلمون على المعاد يعني جمع
الاجزاء بعد افتراقها حلا فاسد للفلاسفة لين بذلك كما عرفت ان الوفاق والخلاف
في اصل المعاد لا في وصفه قال صاحب المواقف هل يعدم الله تعالى الاجزاء البدنية
ثم يعيدها او يفرقها ويعيدها التاليف الحق انه لم يثبت ذكر والاجزم فيه نفيا
ولا اثباتا لعدم الدليل اي على كل شئ من الطرفين ويما يحتج به على الاعدام من قوله تعالى
كل شئ هالك الا وجهه ضعيف في الدلالة عليه فان التفريق يصدق بكونه كالاعدام فان
هلاك كل شئ خروجه عن صفاته المطلوبة منه وزوال التاليف الذي به يصلح الاشياء
لافعالها وبتم منافعها والتفريق كذلك وههنا توجيه آخر وهو ان الممكن للاكان وجوده
من غيره كان في حد نفسه عاريا عن الوجود فالهالك بهذا المعنى لازم ذاته لا ينال
يتفكر عنه في حالتي وجوده وعدمه ولذلك قال هالك ولم يقل يهلك فافهم قال
الفاضل الشريف في شرحه للمواقف واعلم ان الاقوال الممكنة في مسئلة المعاد
لا يزيد على خمسة الاول نفي المعاد الجسماني فقط وهو قول اكثر المتكلمين النافين
للنفس الناطقة والثاني نفي المعاد الروحاني فقط وهو قول الفلاسفة الالهيين
والثالث نفيهما معا وهو قول كثير من المحققين كالحكيم الغزالي والذهبي وابي زيد
الدبوسي وجمع من قدماء المعتزلة وجمهور من متاخري الامامية وكثير من الصوفية
فانهم قالوا الانسان بالحقيقة هو النفس الناطقة وهي المكلف المطيع والعاصي
والمثاب والمعاقب والبدن يجري مجرى الآلة والنفس باقية بعد فساد البدن

فاذا



فاذا اراد الله تعالى حشر الخلايق خلق لكل واحد من الارواح بدنا يتعلق به ويتصرف
فيه كما كان في الدنيا والرابع عدم ثبوت شئ منها وهذا قول اكثر متاخري الفلاسفة
الطبيعيين والخامس التوقف في هذه الاقسام وهو المنقول عن جالينوس فانه قال
لم يتبين لي ان النفس هل المزاج الذي ينعدم عند الموت فيستحيل اعادته او هي جوهر
باق بعد فساد البنية فيمكن المعاد بها كلام ولا يذهب عليك ان هذا احتمالا آخر
وهو القول بثبوت احدهما والتوقف في الآخر وهذا في الحقيقة احتمالان آخران
احدهما القول بثبوت المعاد الروحاني والتوقف في المعاد الجسماني وثانيهما القول
بثبوت المعاد الجسماني والتوقف في المعاد الروحاني فالاقوال الممكنة في هذا المقام
سبعة الاخمسة كما توهمه الفاضل المذكور فالذين سيناتي النجاة بحجاة المعاد
منهم مقبول من الشرع وللسبيل الى اثباته الآمن طريق الشريعة وتصديق خبر النبوة
وهو الذي للبدن عند البعث وصراف البدن وشروره معلومة لا يحتاج الى
بيان وقد بسطت الشريعة الحقة التي انا بها بينا محمد المصطفى صلى الله عليه وسلم
حال السعادة والشقاوة التي تحسب البدن وهي ما هو مدرك بالعقل والقياس
البرهاني وقد صرحت النبوة وهو السعادة والشقاوة الثابتتان بالمقايسة
الثانية للنفس وان كانت الاوهام منا يقصر عن تصورها الآن لما فيهم من
العلل والحكاية الآتية وتقصيرهم في اصابة هذه السعادة اعظم من تقصيرهم في اصابة
السعادة البدنية بل كانهم لا يلتفتون الى تلك وان اعطوها فلا يتعظمونها في جنبة
هذه السعادة التي هي حظوظ مقايسة الحق الاول الى هنا كلامه فان قلت اين قولهم
باستحالة عدم تناهي الابعاد وقولهم بان النفس الناطقة غير متناهية التي تلزمهم
الانكار للمعاد الجسماني اذ على تقدير وقوعه يلزم اجتماع الابعاد الغير المتناهية
في الوجود اذ لابد لكل نفس من بدن يتعلق فيلزم عدم تناهي الابعاد قلت قد ذكر
وهم سبق اليه بعض الناظرين في هذا المقام وانبنى في شرح العقايد العضدية
واين الامر كما توهمه فان حشر الاجساد اللازم على تقدير وقوع المعاد الجسماني هو
حشر المكلفين من المطيع المستحق للثواب والعاصي المستحق للعقاب لا حشر جميع افراد
البشر مكلفا كان او غير مكلف فانه لين من ضروريات الدين لان الاخبار المنقولة فيه
لم تصل الى حد التواتر ولم ينعقد عليه الاجماع بل كان مختلفا فيه فيما بينهم فلم يكن الاعتقاد
من شرايط الاسلام وقد نبه عليه الفاضل الطوسي في التجريد حيث قال والسمع دال

وبتناول في المكلف بالتفرق وقال الشارح بعني لا اشكال في غير المكلفين فانه يجوز اعادة
بتعدم بالكلية ولا يعاد واما بالنسبة الى المكلفين فانه يتنا ول العدم بتفرق الاجزاء
وفي تلخيص المحصل ايضا حيث قال وقال القائلون بامكان اعادة المعدوم اه الله
تعالى يعيدهم المكلفين غير بعيد هم وبه الآمدي ايضا في كلامه المنقول عن ابكار الافكار
حيث قدر الخلاف في اعادة المكلفين والمكلفين بلغ الحكم وبلغ البه الكلم ولا خفاء
في ان عدم تناهي جميع افراد البشر لا يستلزم عدم تناهي المكلفين منهم فلا يلزم من القول
المنقول بنكار ما هو الضروري في الدين في هذه المسئلة وههنا امر آخر لا بد من التنبيه
عليه وهو ان اللازم في المعاد الجسماني هو موجود بدن ما لا وجود البدن الاول بعينه
وقد ظهر هذا مما تقدم في تقرير القول الثالث وظاهر قوله تعالى اولين الذي خلق
السموات والارض بقادر على ان يخلق مثلهم مثاعد له فلا توقف له في ثبوت ما هو
الضروري في الدين في هذه المسئلة على صحة اعادة المعدوم بعينه على اصل من قال
باعدام الاجسام كما توهمه القوم وصرح به الشريف الفاضل في شرح المواقف حيث قال
ان المعاد الجسماني يتوقف على اعادة المعدوم عند من يقول باعدام الاجسام دون من
يأباه فناء ها عبارة عن تفرق اجزائها واختلاط بعضها ببعض كما يدل عليه قصة ابراهيم
في احياء الطير ولا انجاه لما ذكره المذكور في المعاد الجسماني من انه لو اكل انسان انسانا بحيث
صار المأكول جزءا منه الى ان مات اكل الآكل فلو اعاد الله تعالى تلك الاجزاء بعينها
فتلك الاجزاء كانت للمأكول ثم صادت للآكل اما ان تكون فيها وهو محال لاستحالة ان تكون
جزء واحد بعينه في آن واحد في شخصين متباينين او يعاد في احدهما وحينئذ لا يكون الآخر
معادا بعينه اذ لم يكن معادا بجميع اجزائه والمقدر خلافه فثبت انه لا يمكن اعادة
جميع الابدان بعينها لان حينئذ يتوقف المعاد الجسماني على اعادة المعدوم بعينه
وقد عرفت انه لا توقف له عليها فمسئلة اعادة المعدوم ليست من مبادي مسئلة حشر
الاجساد كما زعمه صاحب المواقف حيث رتب موصد المعاد على مقاصد وجعل
المقصد الاول في اعادة المعدوم والمقصد الثاني في حشر الاجساد وقد بينا فيه
الآمدي فانه رتب في ابكار الافكار اصل المعاد على ثلثة فصول وجعل الفصل الاول
في جواز اعادة ما عدم عقلا والثاني في وجوب وقوع المعاد الجسماني والثالث
في المعاد النفساني ثم قال وقد اختلف في جواز اعادة المعدوم عقلا فذهبت الفلاسفة
والتناسخية وابو الحسين البصري وبعض الكرامية الى منع ذلك وذهب اكثر المتكلمين الى جوا



ثم اختلف القائلون بالجواز فذهب الاشاعرة ومن تابعهم الى جواز اعادة ما عدم
ذاتا ووجودا واختلفوا في اعادة الاعراض فمنهم من منع منها وهو الاكثر ذهب الى جواز
اعادتها مطلقا ثم اختلف اصحابنا القائلون بجواز اعادة الاعراض في انه هل يجوز
اعادتها في غير محلها او انها لا تعاد الا في محلها والذي عليه المحققون منهم انها هو
جواز اعادتها في غير محلها واما المعتزلة القائلون بكون المعدوم الممكن ذاتا واه
وجوده زايد على ذاته فانهم جوزوا اعادة ما عدم وجودا لا ذاتا ومنعوا من اعادة
المعدوم ذاتا واما الاعراض فقد اتفقوا على جواز اعادة ما كان منها على اصولهم
باقيا بنه متولدا واختلفوا في جواز اعادة المتولد منها واختلفوا ايضا في جواز
اعادة ما لا بقاء له كالحركات والاصوات والارادات فذهب الاكثرون منهم الى
المنع من اعادتها وجوزه الاقلون كالبلخي وغيره الى ههنا كلام ومن التفصيل
المنقول عن اصل المعتزلة تبين ما في قول الفاضل الشريف في شرح المواقف وهي
اعادة المعدوم جائزة عندنا وعند مشايخ المعتزلة ولكن عندهم المعدوم لمعنى فاذا
عدم الموجود بقي ذاته المخصوصة فامكن لذاته اعادة وعندنا ينتفي بالكلية مع امكان
الاعادة من القصور قدر تر والذي لمشايخنا في جواز الاعادة على ما ذكر في المواقف
وشرحه المذكور انه لا يمتنع وجود الثاني لذاته ولا للوازمه والا لم يوجد ابتداء بل
كان الكل من قبيل الممتنعات لان مقتضى ذاته او لوازمه لا يختلف بحسب الازمنة
واذا لم يمتنع كذا كان ممكنا بالنظر الى ذاته وهو المطلوب فاه قبل العود لكونه
وجودا حاصلا بعد طريان العدم اخص من وجود المطلق ولا يلزم من امكان الاعم
امكان الاخص ولا من امتناع الاخص امتناع الاعم فجاز ان يمتنع وجوده بعد عدمه
اما لذاته او للوازمه ولا يمتنع وجوده مطلقا فلن الوجود امر واحد في حد ذاته
لا يختلف ذكرا لواحد ابتداء واعادة بحسب حقيقته وذا لتحسب الاضافة
الى امر خارج عن ماهيته وهو الزمان وكذا الايجاد امر واحد لا يختلف ابتداء واعادة
الا بحسب تلك الاضافة فاذن يتلازمان الى الوجود ان للمبداء والمعاد وكذا الايجاد ان
امكانا ووجوبا وامتناعا لان الاشياء المتوافقة في الماهية بحسب اشتراكها في هذه
الامور المستلزم الى ذواتها والجوز ان كون الشيء الواحد ممكنا في زمان كذلك في زمان الابتداء
ممتنعا في زمان آخر كزمان الاعادة معللا الى ذكر الكون بان الموجود في الزمان الثاني
اغتر من الوجود ومغايره للموجود في الزمان الاول بحسب الاضافة معللا يلزم من امتناع

الوجود الذي استناع ما هو الاعم منه و امتناع ذكر المغاير لجاز الانقلاب من الامتناع
الذاتي الى الوجوب الذاتي معللا باناه الوجود في زمان اخص من الوجود المطلق
ومغاير للوجود في زمان آخر فجاز ان يكون ذكر الاخص ممتنعا والمطلق او المغاير
واجبا وفيه اي في تجويز الثاني الازم للتجويز الاول مخالفة لبديهة العقل الحاكمة
باناه الشيء الواحد يستحيل اه يقتضي لذاته عدمه في زمان آخر ويقتضي لذاته وجوده
في زمان آخر لان اقتضاء الذات من حيث هي هي لا يتصور انفكاكه عنها وفيه
اغناء للحوادث عن المحدث لجواز اه يكون ممتنعة لذواتها في زمان كونها معدومة
وواجبة لذواتها حال كونها موجودة فلا حاجة لها الى صانع يجدها بل ذواتها كافية
في صدورها وفيه سد لباب اثبات الصانع بالاستدلال عليه من مصنوعاته لما عرفت
من استغناء الحوادث عنه والعجب من صاحب المواقف انه جوز ما ابطله هذا
البحث في بحث اناه الامكان لازم لماهية الممكن حيث قال اناه ازلية الامكان ثابتة
وهي غير امكان الازلية وغير مستلزم له وقال الشارح الفاضل في تقريره وذكر لانا اذا
قلنا امكانه ازلي اي ثابت ازلا كان الازل ظرفا للامكان فيلزم اه يكون ذكر الشيء
متصفا بالامكان اتصافا مستمرا غير مسبوق بعدم الاتصاف فهذا هو الذي يقتضيه
لزوم الامكان للماهية الممكن وهو ثابت للعالم والحوادث اليومية وفاعلية الباري
لها ايضا واذا قلنا ازلية ممكنة كان الازل ظرفا لوجوده على اناه وجوده المستمر
الذي لا يكون مسبوقا بالعدم ممكن ومن المعلوم اه الاول لا يستلزم الثاني لجواز اه
يكون وجود الشيء في الجملة ممكنا مستمرا ولا يكون وجوده على وجه الاستمرار ممكنا اصلا
بل ممتنعا ولا يلزم من هذا اه يكون ذكر الشيء من قبيل الممتنعات وذوات الممكنات لان
الممتنع هو الذي لا يقبل الوجود بوجه من الوجوه هذا هو المسطور في كتب القوم
الى هنا كلامه وقد تبين من قوله لان الممتنع هو الذي لا يقبل الوجود بوجه من الوجوه
فساد ما تقدم من قوله ولو جوزنا كون الشيء الواحد ممكنا في زمان ممتنعا في زمان آخر
لجاز الانقلاب من الامتناع الذاتي الى الوجوب الذاتي فكلام الشارح في هذا
الباب غليظ بل من رسالتنا المعمولة في تحقيق المسئلة المنقولة وفي الحواشي المنقولة
على انها قد افلسفة قال صاحب المواقف والخصم يعني المنكر لجواز اعادة المعدوم
يدعي الضرورة تارة ويلتجئ الاستدلال اخرى ويرد عليه انهم لا يدعون الضرورة في اصل
المدعى بل يدعونها في مقدمات دليله حيث يقولون اذا اعادة المعدوم ممتنعة اذ على

تقدير



تقدير وقوعها يلزم تخلل العدم بين الشيء ونفسه والتالي باطل بالضرورة والملازمة
ثانيا فعلى وفقه وفي نقل الآمدي حيث قال في انكار الانكار وجوههم في مقام المنع
لوجوه هنا فمنهم من قال في شرح المقاصد العضدية انهم يدعون البديهة ويقبحون المطالبة
بالتبيين ثم يصعب ثم قال صاحب المواقف اما الضرورة فقالوا تخلل العدم بين الشيء
ونفسه محال بالضرورة وقال الشارح الفاضل في تعليله اذ لا بد للمتخلل من تحقق غيرين
متغايرين فيكون ح الوجود بعد العدم غير الوجود قبله حتى يتصور تخلل العدم بينهما
وعلى هذا فلا يكون المعاد هو المبدأ بعينه لان كلا منهما موجود ومغاير لوجود صاحبه
فهما موجودان متغايران فلا يكون الوجود الاول بعينه معادا بعد عدمه والجواب
انه لا معنى لتخلل العدم ههنا سوى انه كان موجودا في زمان ثم زال عنه ذلك الوجود
في زمان آخر ثم اتصف به في زمان ثالث ومن ههنا تبين ان التخلل في الحقيقة انما هو
لزمان العدم بين زماني الوجود الواحد واذا اعتبر نسبة هذا التخلل الى المعدوم فما ذا
كفاه اعتبار التغاير في الوجود الواحد بحسب زمانيه على اناه دعوى الضرورة في حكم
خالفه جمهور من العقلاء غير موجه عليه ان غشية ما ذكره في مقام التعليل
والجواب على اصل القائل بغير زيادة الوجود على الماهية والاغتصاص ما ذكر في هذه
المسئلة بذكر الاصل على ما نبهت عليه فيما تقدم وقال الفاضل الطوسي في قواعد المرام
في تعليل المنكر بزعمه استحالة تخلل العدم بين شيء واحد بعينه فاذا لا يكون المعاد عين
المبدأ بل اناه كان ولا بد وهو مسلم وقال سديد الدين محمود الحمصي اناه ذكر يقتضي
بالذكر فاناه الحاصل في الذكر بعد النسيان هو الادراك اولا بعينه وهو وجوده والمنكر
يعترف بان التفرد ثانيا في الوجود وثالثا في المعاد والمبدأ لا يقتضي اتحادها الى هنا
كلامه والجواب ان ما ذكره جواب عن هذا ايضا ومنهم من وفق في رد الجواب المذكور وقال
لا يخفى عليك ان معنى تقدم الشيء على الشيء مطلقا عبارة عن كون وجود الشيء الاول مقدما
على وجود الشيء الثاني واعتبر ذكر بالدور فانه يستلزم تقدم الشيء على نفسه يعني اناه
يكون وجوده مثلا متقدما على وجود نفسه فلو اعيد المعدوم لزم تقدم الوجود
على نفسه وكل ما حكم العقل ببطلان تقدم الشيء على نفسه تقدما ذاتيا كما يلزم في الدور
يحكم ببطلان تقدمه على نفسه تقدما زمانيا ولم يدر ان اللازم في الدور هو ان يكون
الشيء موجودا ابتداء قبل اناه يكون موجودا ابتداء وهذا يستحيل بالبديهة سواء كان القبلية
ذاتية او زمانية وفيما نحن فيه لا يلزم من ذكر ان يلزم اناه وجود الشيء بعد زوال عينه وهكذا الحال

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الموصوف بالوجود والمتفرد بالقدم الذي اخرج العالم الى نور الايس والوجود من ظلمة الليس والعدم والصلوة على محمد سيد اولاد آدم وعلى آله واصحابه مفاتيح الانوار والظلم وبعد فهذه رسالة في تحقيق معنى الليس والايس فانه قد اشتبه على كثير من الفضلاء حتى ضلوا فيه عن سواء الطريق فنقول وبالله التوفيق اعلم ان الممكن وهو ما لا يقتضي ذاته ان يكون موجودا او لا ان يكون معدوما لما كان صالحا لان يتوارد عليه الوجود والعدم على سبيل البدل لا جرم كان في حد نفسه عاريا عنهما لا بمعنى انه واحد منهما ليس عينه ولا جزؤه اذ لا يكفي هذا المعنى في تصحيح تنكير الصلاحية كيف ولو كان واحدا من الوجود والعدم لازما لذاته من حيث هي هي لما كان قابلا للآخر صالحا لان يحصل له مع تحقق المعنى المذكور بل بمعنى ان ماهية الممكن في حد ذاتها وهي مرتبة معروضيتها للوجود والعدم خالية عنهما غير موصوفة بواحد منهما ولا استحالة في خلو مرتبة عقلية من النقيضين بمعنى انه ليس واحد منهما في تلك المرتبة انما استحالت في خلو وقت خارجي عنهما وبهذا تتحلل شبهة الاشعري في زيادة الوجود زايدا على الماهية عارضا لها لكان الماهية من حيث هي غير موجودة اذ كانت في مرتبة معروضيتها للوجود خالية عن الوجود فكانت معدومة اي كانت في المرتبة المذكورة موصوفة بالعدم لاستحالة ارتفاع النقيضين فيلزم من اتصاف المعدوم بالوجود وانه ينافض لما ذكره الفاضل الشريف في شرح المواقف وهو ان الماهية من حيث لا موجودة ولا معدومة بمعنى انها ليست عين الموجود ولا عين المعدوم وانه ليس شيء منهما داخلا فيها كجزء ولا واحد منهما زايد عليها فاذا اعتبر معها العدم كانت معدومة واذا لم يعتبر معها شيء منهما لم يمكن ان يحكم عليها بانها موجودة او معدومة ولا يخفى بد ان الماهية منفكة عنها حاصلة يلزم الواسطة لانه لا يجدي نفعا في دفع تلك الشبهة على الوجه الذي قرناه نعم قول صاحب المواقف في الحاشية ان الماهية من حيث هي لا موجودة ولا معدومة صالح لان يحمل على ما اسلفناه من التحقيق القائم لعرق الشبهة المذكورة وكم من عايب قولا صحيحا وآفته من الفهم السقيم لا يقال اذا لم يكن



الماهية في مرتبة المعروضية الوجود لا بد لها ان يكون في تلك المرتبة العدم والا لكان الواسطة وايضا لا معنى للعدم الا سلب الوجود فاذا ثبت ان ليس لها الوجود في تلك المرتبة انها معدومة حينئذ لانا نقول نقيض وجودها في تلك المرتبة سلب وجودها فيها على طريق نفي القيد لا سلب وجودها المتصف ذكر السلب لكونه في تلك المرتبة اعني النفي المقيد فلا يلزم من انتفاء الاول تحقق الثاني لبقاء احتمال آخر وهو ان لا يكون اتصافها بالوجود ولا اتصافها بالعدم في تلك المرتبة والتحقيق ان سلب الوجود عن شيء في زمان لا يستلزم الاتصاف بالعدم في ذلك الزمان والا لزم خلو ذلك الزمان عن طرفي النقيض وهو محال اما سلب الوجود عنه في مرتبة معينة فلا يلزم اتصافه بالعدم في تلك المرتبة على ان يكون لها في تلك المرتبة طرف الاتصاف فربما خلت المرتبة عن النقيضين بمعنى انه ليس شيء منهما في تلك المرتبة غير محال بل واقع على ما نبهت عليه فيما تقدم ويشهد لذلك شهادة لا مرد لها ان كل معلول بسيط متأخر عن العلة التامة فلا وجود له في مرتبة علة التامة ولا عدم فيها ايضا والا يلزم تخلف المعلول عن العلة التامة ضرورة ان الوجود والعدم لا يجتمعان في زمان فاذا قارن احدهما العلة التامة يكون الآخر في زمان آخر فاذا تحققت ان الممكن ذاتا خالية عن الوجود والعدم في مرتبة هي مرتبة اصالتها ومعروضيتها لها فقد وقعت على مراد القوم من قولهم الاثنية ليست الا الاثنية وليست موجودة ولا معدومة ولا واحدة ولا كثيرة ولا شيئا من المتقابلات وعرفت ان قول الفاضل الشريف في شرح ما ذكر على معنى ان شيئا منها ليس نفس تلك الماهية ولا داخلا فيها لا على معنى انها ليست متصفة بشيء منها فانها بتحليل خلوها عن المتقابلات لا بد لها من الاتصاف بواحد من المتناقضين تفسير للكلام بغير معناه وتنزيلا له على غير معناه والمعقول عن عدم الاستحالة في خلو الماهية في مرتبة معينة واعلم ان ارباب الحكمة قد عبروا في كتبهم عن حالة خلو الماهية عن الوجود والعدم في مرتبة اصالتها ومرتبة معروضيتها للوجود بانها نفيا محضا وسلبا محضا ليسية واشاروا الى انها شيء ذاتي لها غير مستفاد من الغير حيث قالوا الممكن عند ذاته ان يكون ليس وعن علة ان يكون اس قال المعلم الثاني ابو نصر فارابي في الفصول الماهية المعلولة لها من ذاتها انها ليست ولها وعن غيرها انها توجد والامر الذي عن الذات قبل الامر الذي ليس عن الذات انتهى والعدم التنبيه على ان مراده من الليس امر وراء العدم لا العدم

# نهاية المخطوطة